

قرارات قضائية استئنافية خاصة بالطلاق

وحيث إن المستأنف الفرعية تمسكت بالفصل 49 من مدونة الأسرة إلا أنها لم تدل بأية وثيقة تدعيمها لقولها على اعتبار أن الذمة لكل من الزوج والزوجة هي مستقلة عن الآخر ولم تدل بما يثبت قدر مساهمتها في نمو ثروة الزوج ومع ذلك فإن المحكمة لما تكون بصدد فرض متعة الزوجة عند الطلاق فإنها تراعي كل الجوانب بما في ذلك مساهمة الزوجة في تنمية تلك الثروة والمحكمة تعتبر أن ما حدد للزوجة من نفقة ومتعة روعي عند تحديدها كل المعطيات السالفة الذكر وتكون قد أنصفت الزوجة فيما لحقتها من ضرر بسبب تعسف زوجها في إيقاع الطلاق عليها .

***قرار محكمة الاستئناف بطنجة رقم 341-7/06 الصادر بتاريخ 2006/4/20 في الملف عدد: 523-7/05.**

حيث أسست المستأنفة استئنافها على كون الحكم المستأنف غير معلل تعليلات سليما وعلما أن أسباب الطلاق كانت ثابتة بجلسة البحث المؤرخة في 03/3/31 فهي لازالت بكرا مند زواجها بتاريخ يونيو 01 رغم أنه يجمعها بزوجه المستأنف عليه فراش واحد، فضلا على عدم توفر شروط الكفاءة بينهما ولا شروط الفصل 54م أش متوافرة في الدعوى ملتزمة أساسا إلغاء الحكم المستأنف وبعد التصدي للحكم بتطليقها من المستأنف عليه للضرر واحتياطيا الأمر بعرض المستأنف عليه على طبيب مختص في الأمراض الجنسية والنفسية .

وحيث أن بالرجوع الى تقرير الخبير الدكتور _____ نجد خلص بالأمراض العصبية التي تقلل من قدره الانتصاب، هذا لا ينفي أن تكون له ممارسات واتجاهات جنسية شادة تحقق له المنفعة الجنسية .

وحيث إن الشرع حدد عدة أسباب في المادة 98 لطلب التطلق ومنها العيوب التي من شأنها وجودها التأثير على استقرار الحياة الزوجية ونوع الثاني الأمراض الخطيرة على حياة الزوج الآخر أو على صحته التي لا يرجى الشفاء منها داخل سنة .
وحيث أن الخبرة المنجزة بناء على أمر المحكمة اثبت أن عدم القدرة على الانتصاب يشكل عادي وطبيعي، يشكل مانعا من المعاشرة الزوجية، وأن ذلك يشكل ضررا للزوجة المستأنفة .

وحيث أنه ثبوت الضرر، كما هو موضح أعلاه، وبعدم وجود ما يفيد كون الزوجة (المستأنفة كانت عالمة بالعيوب حين العقد، أو صدور ما يدل على الرضى بالعيوب بعد العلم به، فيكون طلب التطلق للضرر مؤسسا ويبقى الحكم الابتدائي المستأنف مجانباً للصواب عندما يرفض الطلب ويتعين إلغاؤه والحكم بعد التصدي بالتطبيق للضرر .

وحيث أن صائر الدعوى يتحملها المستأنف عليه على درجتين .

***قرار محكمة الاستئناف بتطوان رقم 06/49 الصادر بتاريخ 06/2/28 في الملف عدد: 03/203.**

حيث أن محكمة الأسرة، ملزمة وجوبا، في حالة تعذر حصول الصلح بين الزوجين، واستمرار الشقاق المستحکم بينهما، بالحكم بالتطبيق للشقاق، وبالمستحقات المترتبة للزوجة المطلقة والأولاد بصرف النظر عن طلب التعويض المقدم من كليهما، أو أحدهما، الذي ينظر فيه بشكل مستقل عن تجديد المستحقات الواجبة بقوة القانون للزوجة والأبناء دون أن تطلب ذلك في مقالها، إذ يكفي الزوجة وفق المادة 94 من الدونة، أن تقدم فقط أمام المحكمة بطلب التطبيق للشقاق الحاصل بينها وبين زوجها أثناء علاقتهما الزوجية، دون طلب المستحقات المترتبة عن ذلك، وتحكم بها المحكمة تلقائيا، وعليه، باتت الوسيلة الأولى من طعن الزوج، غير محققة القضاء، وهي رد (التطبيق بسبب الشقاق في مدونة الأسرة، ذ/ محمد الكشور . صحيفة 167).

وحيث إن الأساس القانوني للمطالبة بالتعويض عن الضرر ضد الطرف المسؤول عن الشقاق في إنهاء العلاقة الزوجية، يتمثل في الخطأ التصريحي الناتج عن الإخلال بالتزامات مفروضة قانونا على الزوجين معا من أجل الحفاظ على دوام استمرار العلاقة الزوجية بينهما، وبالتالي فإن الإطار القانوني لطلب التعويض، أساسه المسؤولية التصريحية، وليس المسؤولية العقدية، بدليل أن الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين والمنصوص عليها في المادة 51 من المدونة، لا يجوز قانونا للطرفين الاتفاق على مخالفتها، لورودها ضمن نص أمر من جهة، وتعلقها برباط مقدس يندرج في إطار النظام العام المغربي من جهة أخرى.

وحيث إن إيراد هذا السياق الأخير جاء من باب الإثراء القانوني ليس إلا، خصوصا وأن طلب التعويض المقدم من طرف الزوج نهاية في الطور الاستئنائي، لم يشمل طلبه بداية في الطور الابتدائي، ومقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 143 من ق.م.م، تحظر النظر في الطلبات الجديدة المستظهرة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، وبالنتيجة أضحت الوسيلة الثانية من طعن الزوج أيضا، غير مؤسسة، ووجب الالتفات عنها (انظر التعليق على المادة 97 من المدونة، في الدليل العلمي لمدونة الأسرة، الصادر عن وزارة العدل، صحيفة 72).

وحيث إن طعن الزوجة في شقه المتعلق بالحكم لها اختصاصا بنصف ملكية الدار، تحكمه القواعد العامة للإثبات، في غياب سند الاتفاق المثبت للملكية المشتركة للدار المذكورة، وأن اعوزاز الطاعنة لبينة الإثبات، يؤول إلى رد نعيها على الحكم المتخذ بهذا الخصوص، (المادة 79 من المدونة).

وحيث إن التقدير الابتدائي لمقابل تمتيع الزوجة، لا يتماشى مع فترة الزواج التي انطلقت منذ سنة 1981، والوضعية المالية للزوج الطلي يتقاضى راتباً شهرياً قدره 7000 درهم، حسب شهادة الأجر المؤرخة في 2005/9/22، وعملاً بمقتضيات المادة 84 من المدونة، وإعمالاً للقاعدة (الاضرر ولا ضرار، والضرر يزال) ارتأت المحكمة، الرفع من قيمة المتعة إلى مبلغ 20.000 درهم.

* قرار محكمة الاستئناف بالجديدة رقم 655-06 الصادر بتاريخ 2006/12/12 في الملف عـدـد:

2006/101/34 و 2006/635/34 .